دور المرأة في بناء السلم

الدكتورة أحلام بيضون

مؤتمر لندن حول المرأة

28-29 نوفمبر 2015

مقدمة :

إن المرأة والسلم موضوعان لا يفترقان، وذلك لأسباب عديدة أهمها دور المرأة في التربية، حيث أنها المسؤولة اولا وقبل الآخرين عن غرس قيم السلم والمحبة في قلوب الأطفال، يضاف إلى ذلك دورها التربوي في المدارس، بناء على رجحان كفة الإناث في مجال التعليم في الوقت المعاصر،

وإذا كان موضوع السلام موضوعا أساسيا لحياة الشعوب، منذ أن كانت الحياة الجماعية، فإنه لم يعط أهمية خاصة إلا منذ مطلع القرن الماضي، حيث بدأ يحل مبدأ السلم محل قانون الحرب، وبدأ موضوع السلم والأمن الدوليين يسيطران على نصوص المواثيق الدولية ومضمون الإتفاقيات الدولية، غير أن النصوص أمر والتطبيق أمر آخر، فلقد فشلت الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم في إرساء الأمن والسلم الدوليين، وفي الرقي بالمجتمعات البشرية نموا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا. ولعل من بين الأسباب الرئيسية لذلك تهميش دور المرأة في القرارات الوطنية والدولية.

لقد نال موضوع المرأة حصة من خلال قواعد حقوق الإنسان، على صعيد التنظير، ولكن ذلك لم يف بالغرض المطلوب، وقاد وضع النساء المزري من حيث التهميش والتعامل الدوني من قبل الرجال بحكم العادات والتربية، ومن حيث التقصير من قبلهن بالذات، الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، التي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1981/9/3. (قرار 34 رقم /180، تاريخ 1979/12/18)

ويمكن اعتبار العام 2000 عاما مفصليا فيما يتعلق بحقوق المرأة فقد صدر القرار 1325 عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي ربط بين حقوق المرأة وتفعيل دورها في اتخاذ القرار وبين بناء السلم بشكل عام. ثم تلته العديد من القرارات التي تؤكد مضمونه. (هامش القرارات التي صدرت منذ ذلك التاريخ حتى اليوم...)

بناء على هذه المقدمة سنتناول موضوع المرأة ودورها في بناء السلام، بعرض أهمية دور المرأة في بناء السلام، وأهمية السلام في بناء وتطور المجتمعات، حالة المجتمعات وانتشار الكوارث والحروب، أسباب ذلك، ضرورة تفعيل دور المرأة تطبيقا للإتفاقيات والقرارات الدولية بشكل جدي وفاعل.

AHLAM BAYDOUN

بناء عليه،

أولا : دور المرأة وأهميته :

دور المرأة أساسي في بناء السلام كونها المسؤولة الأولى عن تربية النشئ، بدأ بكونها أما وليس انتهاء بكونها معلمة ومربية، (1) غير أن هذا لا يكفي لبناء السلام واستمراره، فلا بد أن تشارك المرأة الرجل في اتخاذ القرار، سواء داخل وطنها أو على المستوى الدولي (2)

1- في التربية والتنشئة

إن التنشئة والتربية أساسية في تكوين شخصية الفرد وميوله، والفرق كبير بين زرع قيم المحبة والتسامح والسلم في قلب الطفل أو تحريضه منذ نعومة أظفاره على عدم التسامح، والكره والثأر والعنف .

تلعب المرأة دورا أساسيا في التنشئة كونها أما، وكونها أختا أو زوجة أو بنتا، والتأثير يحصل للنشئ ذكرا كان أو أنثى، وإن كان التأثير يستمر طيلة حياة الإنسان، فإنه يكون في أقوى مراحله في سن الطفولة وسن المراهقة وسن الشباب حيث يتم تكوين شخصية الإنسان طفلا ومراهقا، ويتم التأثير السريع على مزاجه شابا من قبل الأم أو الأخت للثقة الراجحة بهما.

وكما تؤثر المرأة الأم أو الأخت في التربية، تؤثر المرأة المعلمة في بناء شخصية التلميذ، ونذكر هنا تحديدا مهنة التعليم، من جهة لأن مرحلة المدرسة هي امتداد لمرحة التربية البيتية، وأحيانا يكون تأثيرها أكبر، ومن جهة ثانية، بسبب العدد الراجح للإناث في ميدان التعليم في كل مراحله من الإبتدائي والتكميلي مرورا بالثانوي وصولا إلى الجامعي، ذلك أن مهنة التعليم تناسب شخصية المرأة من جهة، ولأن الذكور يتوجهون إلى ميادين أخرى، أكثر إنتاجية، أو لأن خياراتهم أكثر اتساعا من الإناث.

السؤال الذي يطرح اليوم، هل أن الأنترنت أثر على دور المرأة التربوي في المنزل أو خارجه؟ والجواب أكيد، لقد أصبح الطفل والمراهق يتأثر بعادات وتقاليد وقيم خارج نطاق منزله، بل خارج نطاق مجتمعه، وأصبح هدفا لشتى أنواع المعلومات والعادات والمعتقدات والتسليات.. لقد تقلص دور البيت كثيرا في التربية بل حتى دور المدرسة والجامعة.

2- دور المرأة في بناء السلم العام

عدا عن كون الأجيال من إناث وذكور، التي تربيها المرأة ستكوّن مجتمعات المستقبل فتكون مجتمعات مسالمة أو عنفية، فإن دور المرأة في بناء السلم يتعدى ذلك إلى الدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه في الحياة العامة. فبقدر ما تكون المرأة قادرة على الإشتراك في القرار الوطني أو التأثير به، بقدر ما يمكن أن نتحقق من إمكانية مساهمة المرأة في إقامة السلام وتثبيته. وبما أن المرأة ميالة بحكم طبيعتها ووظيفتها الأساسية في حضانة الأطفال إلى الحنان والصبر، كذلك فإنها ميالة للتدبير والإقتصاد بحكم مهمتها كمدبرة للمنزل. فإذا أضيف إلى كل ذلك ثقافة مميزة وتخصصا، فإن تفعيل دور المرأة في اتخاذ القررات على مستوى إدارة الشأن العام سيكون له تأثيرا إيجابيا كبيرا.

AHLAMBAYDOUN

إن تجارب الدول، التي استطاعت فيها المرأة أن تخترق جدار العزل، وتصل إلى مراكز حساسة سواء على مستوى الإدارة أو الحكم، أعطت نموذجا مشرفا.

لسوء الحظ لا يزال دور المرأة مهمشا جدا خاصة في البلدان العربية، تحت ذرائع تتعلق بالعادات الجاهلية وتنسب زورا إلى الدين الإسلامي.

وحتى لو كانت نسبتها إلى الدين الإسلامي صحيح، فإن ما يصح هو التفسير المنطقي الذي يخدم المجتمع وطبيعة الحياة الإنسانية.

إن تحويل المرأة من إنسان حر إلى مستعبدة تحت ذرائع العفة والمحافظة، وعدم الإختلاط، وطبيعة العمل، والكرامة، والحماية، كلها تفضح أنانية الرجل إن لم تقل تخلفه، وميله إلى العنف، ولا أساس لها من المنطق.

إن التعامل الدوني مع المرأة وتسخيفها وتجهيلها وتهميشها، سواء من قبل الرجل أو من قبل نفسها بالذات، أفقد المجتمع نصف فعاليته أو أكثر، وهو النصف الذي يمكن أن يفكر بهدوء وسلام وروية وصبر، وبحكمة أيضا.

إن المجتمعات التي يحكمها الرجال منذ أمد بعيد لم تنتج إلا الحروب والكوارث، يتجلى ذلك في أقصى صوره في عصرنا الحالي رغم كل النصوص التي توصي بتفعيل دور المرأة

ولكن قبل تناول النصوص وخرقها، سنتناول وضع السلم الدولي وما أنتجه من كوارث خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر قلب العالم.

ثانيا : أهمية السلام ومعيقاته ونتائج ذلك

إن السلام هو شرط ضروري للأمن والإستقرار، والأمن والإستقرار هما شرطان أساسيان للإنتاج والعمل والتطور والرقي، لذلك فإن الأمم المتحدة جعلت من الأمن والسلم الدوليين هدفا أساسيا لها، من أجل الرقي بالإنسان والمجتمعات والمحافظة على الحقوق، وربطت كل مهامها بتوفير الأمن والسلم الدوليين، وجعلت من الإخلال بهما جريمة دولية، تضاف إلى جرائم انتهاك حقوق الإنسان، من ضمنها المرأة.

غير أن عدم تمكن الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم، من تحقيق أهدافها، بسبب ضعفها وعدم امتلاكها سلطة القرار، والتنفيذ والمساءلة، كان نتيجته استمرار الحروب والعنف والعدوان، مما جلب الكوارث الإنسانية ومنع البشرية من الإستفادة من مواردها الطبيعية من أجل الرقي والتطور، فما هي معيقات السلام ؟ وماهي نتائج ذلك؟

1- معيقات السلام :

معيقات السلام أو مسببات الحروب في داخل الدول وعلى الصعيد الدولي هي من ناحية داخلية ، ومن ناحية دولية.

AHLAM BAYDOUN

- **المعيقات الداخلية** : أهمها الجشع والإستبداد والسطو على المال العام والتمييز ضد المرأة. فرغم النظريات الفلسفية والشرائع الدينية والوضعية التي جاءت توصي بإقامة العدل بين الناس، والتي حددت معالم ذلك ، فإن معظم المجتمعات لا زالت تعاني من الظلم والإستبداد والفقر الإقتصادي والتردي الإجتماعي والبيئة، وليس ذلك بسبب ضعف المقدرات الطبيعية في أغلب الأحيان، بل بسبب الجشع والهيمنة على مقدرات البلاد من قبل مجموعات فئوية قليلة، تعيش في بذخ ورخاء وتتواطئ مع قوى خارجية كي تستمر في السلطة.

إن عدم العدالة والإستبداد ظاهرة عامة، وإن كانت تأخذ بعدا غير معقول بل بعدا كارثيا في ما يسمى العالم الثالث، ومن المفارقات أن ما يسمى منطقة الشرق الأوسط أو شرق المتوسط، أصبحت المنطقة الأكثر صخبا وحروبا وتدميرا وإجراما، بسبب محاولة شعوبها تقرير مصيرها، واختيار نظما سياسية أكثر عدالة . إن مجرد محاولة الشعوب تغير الأنظمة المسوقة من الخارج، أدى إلى اندلاع الحروب الداخلية، وإدخال الإرهاب بكل صوره. إن ارتباط السلطة السياسية بمراكز رأس المال في الداخل والخارج وقفت سدا منيعا في وجه إقامة أنظمة عادلة، يتمتع الإنسان، رجلا كان أو امرأة، في ظلها بكل حقوقه، في جو من السلام والأمن. إن سبب اضطراب الأمن والسلم داخل الدول سببه الأنظمة السياسية الفاسدة، وحماية تلك الأنظمة من القوى العظمى في الخارج، حيث تبدأ لعبة الأمم التي لا تكترث لا بحقوق الشعوب، ولا بحقوق الإنسان إلا بقدر ما تستعمل ذلك عناوين ومبررات، تدخلها في الشؤون الداخلية للبلدان التي تعتبر أن لها فيها مصالح اقتصادية واستراتيجية.

- **المعيقات الدولية**: إن المعيقات الدولية لإستتباب الأمن والسلم الدوليين لها وجهان: الوجه الأول يتمثل في حماية الدول الكبرى للأنظمة التي تتحالف معها وترعى لها مصالحها، فتفتح لها بلادها لإستغلال الثرورات وتصريف السلع، وإقامة القواعد العسكرية. لذلك فإن أي مس بالأنظمة القائمة سيجلب التدخل الخارجي لدعمها، تحت شعار الدفاع عن الشرعية، إما بتدخل مباشر، أو بتدخل غير مباشر بواسطة قوى أقليمية أو جماعات مسلحة، تتمثل اليوم بأبشع صورها، وهو الجماعات الإرهابية التكفيرية كداعش والنصرة وأخواتهما. أما إذا كان النظام القائم يتخذ موقف مجابهة مع الدول الكبرى، مثل الأنظمة التي تسمى "دول الممانعة" في المنطقة، كما كانت الحال بالنسبة للنظام العراقي السابق أو الليبي السابق، أو النظام السوري، أو حتى منظمات، كحزب الله في لبنان، أو الحركات الثورية في غير بلدان، فإن القوى الكبرى ستدفع بكل قوتها لمحاربته، تحت مسميات إقامة الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان. في كلتي الحالتين، لا تكترث الدول الكبرى ولا الأنظمة، لتقتيل المئات بل الآلاف، وتهجير الملايين، وتدمير البلاد، واقتراف أبشع الجرائم. حصل ذلك في العراق ولبنان، ويحصل اليوم في العراق واليمن وليبيا ولبنان وسوريا...

يتخذ تهديد الأمن والسلم الدوليين وجها آخر حين تعتدي دولة على دولة أخرى، أو تستولي عليها بدون أي مسوغ قانوني، وتحرم شعبا كاملا من أرضه وممتلكاته، كما حصل مع الشعب الفلسطيني، حين أعطيت أرضه لكل الوافدين اليهود الذين طردوا من أوروبا. ولا زالت الدول تدعم الدولة اليهودية غير الشرعية، ولا زالت تتجاهل أن شعبا فلسطينيا كاملا قد طرد من أرضه، وشكل عبأ على دول الجوار، ولا زال يقيم

AHLAMBAYDOUN

في مخيمات الشتات، في ظروف غير إنسانية. لقد كان لكل ذلك أبشع الإنعكاسات على مستوى الشعوب، وخاصة المرأة والأطفال.

2- **الانعكاسات:** أنتجت الحروب الكوارث على مستوى الوطن، والويلات على مستوى المرأة والأطفال بشكل خاص.

- **على المستوى العام** : تصيب البلدان كوارث عامة اجتماعيا، اقتصاديا، عمرانيا، إنسانيا، وبيئيا... فإذا أخذنا حالة لبنان، الذي اندلعت فيه حرب أهلية في السبعينات حين طالب شعبه بالإصلاح السياسي، فواجهته السلطة بالرفض، وتدخلت القوى الإقليمية، وفي ذلك الجو المرتبك، وتحت ذريعة وجود المقاتلين الفلسطينين احتلت إسرائيل لبنان حتى عاصمته، ولم تخرج منه إلا بفعل المقاومة عام 2000. ثم أعادت الكرة لتكسر المقاومة، وتحتله من جديد في العام 2006، لكنه لم توفق إلا بتدمير المناطق المستهدفة تدميرا كليا، واقتراف أبشع الجرائم بالمواطنين. نتيجة لكل ذلك لا زال الشعب اللبناني يشتري المياه، ويعيش بدون كهرباء، حيث نصبت المولدات الملوثة في كل مكان، وحيث تكلف التغذية بالتيار الضعيف أضعاف أضعاف الكهرباء الرسمية. تحول لبنان من بلد من البلدان النامية في أوائل السبعينات إلى بلد يعيش أزمات على كل المستويات، في جو ملبد بأسباب الإضطرابات، وإمكانية اندلاع النزاعات، سواء بسبب الوضع المتردي فيما يتعلق بالحاجات الأساسية للمواطن، أو الفساد المستشري، أو النظام السياسي الذي ركب من جديد برعاية إقليمية ودولية من زعماء ميليشيات الحرب الأهلية.

الأمر لا يختلف في العراق، الذي انتقل من حرب إقليمية جائرة مع إيران أو ضد الكويت، إلى غزو أول لذلك البلد، ثم اجتياح له واحتلاله في العام 2003، وتنصيب نظام مشكل على صورة النظام اللبناني، بشكل يسهل تحريك المكونات المذهبية ضد بعضها البعض. ونتيجة لرفض العراقيين بقاء الأميركيين فيه، كان انتاج الحرب الفوضوية الإرهابية التي أتت على الأخضر واليابس، ولا زال الشعب العراقي يعاني من كل أشكال العوز، مما اضطره للخروج إلى الشوارع مطالبا بخدمات أساسية، وبالوقوف في وجه الفساد.

اليمن، إذ لم يرض شعبها بإملاءات وهيمنة إقليمية، سعودية خليجية تحديدا، استهدف ذلك البلد بأبشع ما يمكن من جرائم وحروب، فقتل من قتل من شعبه وشرد من شرد.

ليبيا، تم اجتياحها بتحالف دولي أخذ بعين الإعتبار كل شيئ إلا مصلحة الشعب الليبي، فدمر الدولة تماما وجعل البلد مسرحا لجمعات متصارعة معضمها إرهابية.

سوريا، ذلك البلد الذي كان ينعم بلإكتفاء الذاتي، لا زال منذ أكثر من أربع سنوات ملعبا لكل الجماعات الإرهابية ولعدوان غير مباشر من قبل دول إقليمية ودولية، واقترفت فيه كل أشكال الجرائم، وهجر أكثر من نصف سكانه، ولا زال المتدخلون يحاولون فرض نظام وسلطة على ذلك الشعب دون إرادته.

لقد تعرضت البلدان المستهدفة لتدمير ليس فقط لبنيتها التحتية ونهب لثرواتها، بل أيضا لتدمير لوجهها الحضاري وآثارها. ويبقى ما أصاب المرأة في تلك الحروب هو من أصعب الجرائم.

AHLAMBAYDOUN

- **على مستوى المرأة :** لقد عانت المرأة سواء كأم لشهيد، أو أم لإرهابي، أو أرملة، أو بنت، أو معيلة، أو مقاتلة، أو أسيرة، أو مسبية لسوء الحظ، كل أشكال الألم والأذى والإهانة.

شردت مع أولادها، وفقدت معيلها، وعملها إن كانت تعمل،، وأصبحت في عوز وفاقة.. مما عرضها لشتى أشكال المخاطر.

إن أسوء ما تعرضت له المرأة في ظل الحروب القائمة في منطقة الشرق الأوسط هو السبي والإغتصاب، تحت ما سمي جهاد النكاح. لقد تم اختطاف الكثير من النساء لتوزيعها على المقاتلين، كما أنه تم اللعب على قناعاتها فذهبت من تلقاء نفسها لتشارك في "الجهاد"، سواء كان نكاحا أو قتالا. طبعا، مفهوم الجهاد هنا هو مفهوم إرهابي، لا علاقة له بالشريعة الإسلامية، حيث الجهاد الشرعي يعني الدفاع عن النفس، الفردي أو الجماعي، وكذلك مفهوم الإرهاب، حيث أن مفهوم التروريسم ترجم إلى العربية خطأ على أنه "إرهاب" وهو المفهوم الذي ورد في القرآن، والذي يعني الإستعداد للدفاع عن النفس ومجابهة العدو.

إن الحروب أو عدم استتباب الأمن والسلم في العالم داخل وخارج البلدان، هو نتيجة لسياسة الأنظمة في الداخل وعلى الصعيد الدولي، مما تمثل في إجهاض كل النصوص التي أوصت بالمحافظة على الأمن والسلم، واحترام حقوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ثالثا : السلم والمرأة في النصوص ووجوب الإلتزام بها

كرست النصوص الدولية والمواثيق وحتى الدساتير، القواعد التي تدعو إلى المحافظة على السلم والأمن الداخلي والخارجي، كما أوصت باحترام حق الشعوب وحقوق الإنسان وعدم التمييز ضد المرأة

1- النصوص :

نصوص تدعو للسلم والتصدي للعدوان، نصوص تكرس حق الشعوب، نصوص تكرس حقوق الإنسان

- **نصوص تتعلق بحقوق المرأة**

قصة المرأة ليست جديدة، لا من حيث تهميشها، ولا من حيث التركيز على حقوقها، سأذكر فقط مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية لخصوصية هذا الموضوع وأهميته. لقد ذكر الإسلام الإنسان، وقصد الأنثى والذكر على حد سواء، وأوصى بالحفاظ على حقوقه، وخص المرأة بالحماية، بسبب ما كانت تتعرض له من وأد وسبي في زمن الجاهلية. أما ما يقال عن استبعاد المرأة عن القرار السياسي، استنادا إلى قول مأثور : "ما أفلح قوم ولوا أمرهم إمرأة"، إشارة إلى تولي إبنة كسرى العرش في بلاد فارس في تلك الأيام وكانت في حرب مع الإسلام، فالمصادر تختلف بشأن ذلك القول فمنهم من ينفي تماما أن يكون صدر على لسان النبي، ومنهم من يقول أن القول يجب أن يفهم في سياقه، ومنهم من يقول أنه لا يشكل قاعدة شرعية، وليس موجودا في القرآن. مهما يكن فقد استغى الجاهليون المتزمتون ذلك القول، ونسبوه إلى النبي لكي يستبعدوا المرأة عن مراكز القرار، ويهمشونها ويستبدون بها.

AHLAM BAYDOUN

أما على الصعيد الدولي، فإذا كانت المرأة قد استفادت بصفتها الإنسانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن البروتوكوليين الملحقيين، فإن الإستمرار بتهميشها على مستوى القرار الوطني وعدم إشراكها الفعلي في الحكم، والتمييز ضدها في ميادين مختلفة، قادا الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، التي دخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1981/9/3. (قرار 34 رقم /180، تاريخ 1979/12/18). أعقب ذلك مجموعة من القرارات الدولية، التي تؤكد على دور المرأة في بناء السلم وتثبيته، أهمها : قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 الصادر في العام 2000، الذي يلزم الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بإشراك المرأة في منع الصراعات و بناء السلام، والذي اطلق بمناسبة التصويت عليه، وزير خارجية ناميبيا عبارته الشهيرة، عندما كان يرأس مجلس الأمن في ذلك الحين: « تشكل النساء نصف المجتمع... فلماذا اذن لا تشكلن نصف الحلول»؟ كذلك أكدت قرارات مجلس الأمن الدولي على ضرورة حماية حقوق المرأة خلال النزاعات المسلحة، لمنع العنف الجنسي، وإدماج المرأة بشكل كامل في عمليات ما بعد الصراع، المصالحة وإعادة الإعمار. وقد سلط القراران 1820 لعام 2008، والقرار 1888 لعام 2009، الضوء على الأزمة المستمرة في استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، داعيان إلى الوقف الفوري لهذا النوع من العنف .

وبالعودة إلى القرار رقم 1325 فقد شدد على الأمور التالية:

- مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع.

- توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة في الصراع واتخاذ تدابير لضمان حمايتها والالتزام بحقوق الإنسان للنساء والفتيات.

- تأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات.

- دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان.

- تمثيل نساء المجتمعات التي شهدت صراعات مسلحة، لإسماع أصواتهن في عملية تسوية الصراعات، ولي تكن النساء جزأ من جميع مستويات صنع القرار، كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام الدائم.

- **ضرورة الإلتزام بالنصوص وكيف يتم ذلك**

الحلول في تطبيق النصوص سواء فيما يتعلق بتثبيت السلام أو فيما يتعلق بوضعية المرأة

تواجه النساء في جميع أنحاء العالم تحديات هائلة تحول دون مشاركتهن في عمليات بناء السلام، وترجمة الصكوك القانونية كحقوق حقيقية وإحداث تغيير ملموس. في كثير من الأحيان تتعرض قدرة المرأة على التأثير بشكل فعال في عمليات بناء السلام الى التهديد أو العنف القائم على أساس الجنسوية، ونوع الجنس

AHLAM BAYDOUN

والتي تصاعدت بشكل شائع أثناء وبعد النزاعات المسلحة، فضلا عن استمرار العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة بشكل كامل في العديد من البلدان .

ولا تُمثّل المرأة في كثير من الأحيان، تمثيلا كافيا على مستويات صنع القرار، ولا تشارك في مفاوضات السلام والاتفاقات والمنظمات النسائية الشعبية، ومبادراتهن للسلام يتم تهميشها أو تجاهلها. كذلك، غالبا ما يتم تجاهل قضايا المساواة بين الجنسين في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع ..

لقد لعبت المرأة دورا ايجابيا و فاعلا في ثورات ما سمي الربيع العربي، بهدف تدعيم قيم السلام، والحفاظ على النسيج الاجتماعي من التفتت والتشتت، خاصة بعد ظهور تنظيمات تدعو الى التناحر الطائفي والديني والسياسي، وباعتبار حداثة هذا الدور بالنسبة لها، والذي عززته تلك الثورات التي اظهرت الاندفاع القوي للمرأة العربيه للعب أدوار قيادية إن على مستوى المشاركة في التظاهر والتعبير عن الرأي ، أم على مستوى معالجة الواقع المجتمعي، من خلال نشر ثقافة التعايش السلمي بين افراد المجتمع، نظرا لتنوع مجتمعاتنا، الا انها ما زالت بحاجة الى:

1- ضرورة مشاركة النساء في كل مراحل العمليات السلمية والمفاوضات وفي برامج التثقيف من أجل السلام وبناء السلام ما بعد النزاعات .

2 - تحفيز النساء على المشاركة في حملات التوعية من أجل السلام
3 - تبني برامج تدريبية وورش عمل تستهدف التأهيل السياسي والاجتماعي للمرأة.
4 - التعاون بين الأجهزة الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول المختلفة والمنظمات الأهلية، وتطوير شبكات لتبادل الخبرات والموارد، وربط القضايا المتعلقة بالسلام مع التركيز على المرأة والسلام في برامجها.
5 - إبراز الدور الفاعل للمرأة في بناء السلام على كل المستويات.

خلاصة:

إذا كان تقدم وتطور البشرية واكتفاؤها الإقتصادي يرتبط باستتباب الأمن والسلم الدوليين، وإذا أدركت الأمم المتحدة أهمية دور المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه، فإن تهميش دور المرأة في الشأن العام، وعدم إعطائها حقوقها أولا كأنسان، وثانيا كخصوصية، كان له أكبر الأثر في الحروب والعنف والإرهاب، وما يرافق ذلك ويستتبعه من جرائم ودمار وخراب.

إن ذلك يدعو الهيئات الدولية وحكومات الدول المختلفة بتفعيل نصوص الدساتير ونصوص القرارات والإتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق المرأة، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وحمايتها، وتفعيل دورها بشكل إيجابي في اتخاذ القرارات، والمشاركة الفاعلة وعلى قدم المساوات مع الرجل، في كل ميادين النشاط السياسي والإقتصادي والعسكري والمالي والإجتماعي والبيئي...

إن ذلك يستدعي أن توضع الآليات اللازمة لوضع النصوص موضع التنفيذ، ومساءلة الجهات المقصرة، أو المنتهكة لتلك الإتفاقيات، واعتبار التمييز ضد المرأة جريمة بحق الإنسانية، خاصة وأن اتفاقية المحكمة

AHLAM BAYDOUN

الجنائية الدولية قد أخذت وضع المرأة بعين الإعتبار، وخاصة أن القرارات المتعلقة بالمرأة قد اتخذت من قبل مجلس الأمن، وهو السلطة الدولية المسؤولة عن استتباب الأمن والسلم الدوليين، وأن قراراته ملزمة حين تأتي متوافقة مع القانون الدولي، أو كانت تهدف إلى تطبيق تلك النصوص.

غير أنه في ظل الوضع الراهن، يطرح السؤال التالي: إذا لم تتمكن الأمم المتحدة من حماية السلم العالمي وحق الشعوب وحقوق الإنسان من التعديات والجرائم، كيف ستتمكن من فرض احترام حقوق النساء ودورهن في بناء المجتمعات والدول ، وتأمين إسهامهن في بناء السلام الداخلي والدولي وتكريسه؟

---

(1) القرارات الدولية التي صدرت لحماية حقوق المرأة :

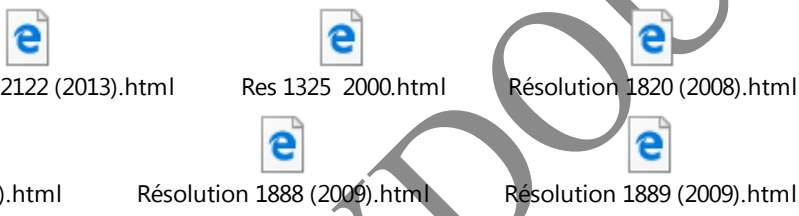

(2) في أهلية المرأة في الشريعة الإسلامية

-هبة رؤوف عزت، " الأهلية السياسية للمرأة وصلاحيتها للولايات العامة "، **إسلام أون لاين، نت**.

- عن العلامة المجتهد الشيخ محمد جواد مغنيه في هذا الصدد في كتابه فقه الإمام الصادق: "الأهلية السياسية للمرأة وصلاحيتها للولايات العامة"، **الوسط، موقع إلكتروني**، صحيفة الوسط البحرينية، العدد : 1932 | الجمعة 21 ديسمبر 2007م الموافق 19 شوال 1430 هـ

- الدكتورالشيخ محمد مهدي شمس ، "أهلية المرأة في الشريعة الإسلامية للعمل السياسي"، 26-09-2007 12:07 AM، **Alwatanyh.com**

-د. خالد الطراولي امرأتنا في الحقل السياسي / الجزء الثاني : المرأة والأهلية المفقودة / liqaa , 21 juin 2007

AHLAM BAYDOUN